العقائد الدرية

شرح

متن السنوسية

تأليف

الأستاذ الكامل الشيخ محمد الهاشمي

أحد علماء الأزهر الشريف

حسب ماقرر لطلاب المعاهد الدينية الاسلامية

الطبعة الثالثة

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ؛ والصلاة والسلام على سيد المرسلين ؛ وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم إلى يوم الدين .

وبعد : فهذا كتاب أبنت فيه متن السنوسية راجياً قبوله عند الله وعند إخوانى أهل العلم عسى أن أبلغ بذلك الآمال إنه سميع مجيب ؟

المخلص

محمد الهاشمى

المبـادى

التوحيد معناه فى اللغـة : العلم بأن الشيء واحد ، وفى الاصطلاح : علم يبحث فيه عن إثبات العقائد الدينية بالأدلة اليقينية .

[وموضوعه] المعلومات التى يحمل عليها ما تصير به عقيدة دينية أو مبدأ لذلك ، كقولنا : الله تعالى قديم ، والجسم مركب من الجواهر الفردة .

[وثمرته] الفوز بالسعادة الأبدية ، اذ به يصـير الإيمـان بالأحكام الشرعية ثابتا محكما .

[ونسبته] إلى غيره من العلوم أنه أفضلها بلا خلاف لـكونه متعلقا بذات الله تعالى وذات رسله عليهم السلام .

[وواضعه] أبو الحسن الأشـعرى ومن تبعه ، وأبو منصور الماتريدى ومن تبعه .

[واسمه] علم التوحيد ، وعلم الكلام ، والفقه الأكبر ، وعلم أصول الدين.

[واستمداده] من الأدلة النقلية والعقلية .

[وحكم الشارع فيـه] أن معرفته فرض عين على كلّ مكلف ولو بأدلة إجمالية ، كأن يعرف وجوده تعالى بكونه خالقا للعالم ، وأما الأدلة التفصـيلية التى يقدر بها على دفع الشبه ففرض كفاية ، إذا قام بها بعض الأئمة سـقط الطلب عن الباقين .

[ومسائله] قضاياه الباحثة عن ثلاثة أشياء : إلهيات وهى ماتتعلق بالإله واجب وجائز ومستحيل . ونبوّات وهى ماتتعلق بالأنبياء ممـا يجب لهم ، وما يستحيل ، وما يجوز . وسمعيات وهى مادلّ عليها النقل فقط ولامدخل للعقل فيها كالحشر والنشر والجنة إلى آخره .

قال المصنف وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسى الحسنى ، رحمة الله تعالى عليه :

[الحَمْدُ لِلّهِ وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى رَسُولِ اللّهِ]

اعلم أن (الحمد) عند اللغويين هو الثناء بالكلام على الجميل الاختيارى من الأوصاف والأفعال ، وأما فى العرف فهو فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما ، وللحمد أركان وأقسام، فأركانه خمسة : حامد ، ومحمود ، ومحمود عليه ، ومحمود به ، وصيغة مثلا: أنت حمدت محمدا لكونه أكرمك ، فقلت: محمد عالم ، فأنت حامد ، ومحمد محمود ، والإكرام محمود عليه ، وثبوت العلم لمحمد محمود به . وقولك : محمد عالم صيغة . وأما أقسامه فأربعة : حمدان قديمان ، وهما حمد الله نفسه ، كقوله تعالى — الحمد لله رب العالمين — وحمده بعض عبيده ، كقوله تعالى — نعم العبد إنه أوّاب — وحمدان حادثان ، وهما حمدنا لبعضنا ، وحمدنا لله تعالى .

وأما الشكر لغة فهو الثناء باللسان أو بغيره على المنعم بسبب ما أوصل إلى الشاكر من النعم . وأما عرفا فهو صرف العبد جميع ماأنعم الله به عليه ، وهو : اليد ، واللسان ، والسمع ، والبصر وغيرها فيما خلق لأجله وهو العبادة و (الله) علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (والصلاة) من الله على نبيه زيادة تكرمة له وإنعام (والسلام) زيادة تأمين ، وتحية طيبة وتعظيم له و (رسول الله) المراد به هنا هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

مقدمة

[اعْلَمْ أَنَّ الحُكْمَ العَقْلِيَّ يَنْحَصِرُ فِي ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ ، الوُجُوبِ ، وَالاسْتِحَالَةِ ، وَالجَوَازِ]

اعلم أن الحكم فى ذاته هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه كإثبات الوجود لمحمد فى قولك : محمد موجود ، أونفى الوجود عنه فى قولك : محمد ليس بموجود والحاكم بمتعلق هذا الإثبات ، إما الشرع أو العادة أو العقل ، فلهذا انقسم

الحكم إلى ثلاثة أقسام : حكم شرعى ، وحكم عادى ، وحكم عقلى. فالحكم الشرعى هو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل العبد بالطلب أو الإباحة أو الوضع لهما ، كطلب الصوم ، وطلب صلاة ركعتى الضحى ، وطلب ترك الزنا ، وطلب ترك قراءة القرآن فى الركوع ، والتخيير بين البيع وعدمه . والوضع لهما : أى الطلب ، والاباحة عبارة عن نصب الشارع سببا أو شرطا أو مانعا لما ذكرنا . والحكم العادى هو إثبات الربط بين أمرين وجودا وعدما مع صحة التخلف كإثبات الربط بين الشبع والأكل فى قولك : الأكل مشبع مع صحة تخلف الشبع عن الأكل فقد تأكل ولا تشبع . والحكم العقلى هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرار ولا وضع واضع ، وهذا هو الذى حصره المصنف فى الوجوب والاستحالة والجواز بمعنى أنه لايخرج عنها ، فكل ماحكم به العقل من إثبات أو نفى يرجع إليها .

[فَالْوَاجِبُ مَالاَ يُتَصَوَّرُ فِى الْعَقْلِ عَدَمُهُ ، وَالْمُسْتَحِيلُ مَا لاَ يُتَصَوَّرُ فِى الْعَقْلِ وُجُودُهُ ، وَالْجَائِزُ مَا يَصِحُّ فِى الْعَقْلِ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ]

المعنى — (الواجب) هو الأمر الذى لايدرك فى العقل عدمه . وينقسم قسمين : واجب ضرورى ، وواجب نظرى . فالواجب الضرورى هو الذى لايحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل كأخذ الجسم مقدارا من الفراغ . والواجب النظرى هو الذى يحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل كثبوت القدرة لله تعالى . وحكمه عدم طروّ العدم عليه أصلا (والمستحيل) هو الأمر الذى لايدرك فى العقل وجوده . وينقسم أيضا قسمين : مستحيل ضرورى وهو الذى لا يحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل ، كخلو الجسم عن الحركة والسكون معا ، ومستحيل نظرى وهو الذى يحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل كثبوت الشريك لله تعالى ، وحكمه عدم طروّ الوجود عليه أصلا (والجائز) هو الممكن ، وهو الأمر الذى يصح عند العقل وجوده بدلا

عن عدمه . و ينقسم أيضا قسمين : جائز ضرورى ، وهو الذى لايحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل كاتصاف الجسم بخصوص الحركة مثلا أو السكون . وجائز نظرى وهو الذى يحتاج العقل فى إدراكه إلى فكر وتأمل كتعذيب الشخص الذى أطاع ربه و إثابة الذى عصاه . وحكمه أن الوجود والعدم مستويان فى حقه ، فلا بدّ من سبب يرجح أحدهما على الآخر .

و إذ قد عرفت تعريف الواجب والجائز والمستحيل تعلم أيضا تعريف الوجوب والجواز والاستحالة . فالوجوب هو عدم قبول الانتفاء . والجواز قبولهما على البدل . والاستحالة عدم قبول الثبوت .

[وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعًا أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلَانَا عَزَّ وَجَلَّ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ ، وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ] .

المعنى — يفرض ويحتم من جهة الشرع على كلّ فرد من أفراد المكلفين وهم البالغون العقلاء سليمو الحواسّ المطلوب منهم مافيه كلفة ومشقة ، الذين فيهم أهلية النظر ، وقد بلغتهم دعوة الرسول الذى أرسل إليهم (أن يعرف) أى يجزم جزما موافقا الواقع عن دليل بجميع ما يثبت لذات البارى سبحانه وتعالى من الصفات الكمالية ، وما يستحيل عليه من النقائص ، وما يجوز أن يثبت لذاته تعالى ، لكن المولى سبحانه وتعالى رأفة منه ورحمة لم يكلفنا باعتقاد جميع ذلك لأنها لاتحصى ، بل كلما نصت الأدلة النقلية أو العقلية على اعتقاد شيء بخصوصه كالصفات العشرين الآتية كلفنا باعتقادها مفصلة وما لم تنصّ الأدلة على اعتقاده بخصوصه ، بل نصت على اتصافه بكمالات من غير تعيين ، لم يكلفنا باعتقادها مفصلة ، بل نعرفها كما هى من غير تعيين . فيجب علينا اعتقاد أنه تعالى متصف بكمالات لانهاية لها و إن لم نعرف خصوص كلّ واحد منها ، وكلما نصت الأدلة على تنزهه عن صفات بخصوصها كالعشرين صفة أضداد

العشرين الأولى كلفنا باعتقاد تنزهه عنها مفصلة . وكلما نصت الأدلة على تنزهه عنها من غير تعيين كلفنا باعتقادها كذلك . فيجب اعتقاد أن هناك نقائص لانهاية لما يجب تنزه البارى عنها .

ومثل ما تقدم جميعه يقال فى حق الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام فيجب اعتقاد ما نصت عليه الأدلة تفصيلا أو إجمالا بالنسبة لما يجب لذاتهم ، ومايستحيل من النقائص عليهم وما يجوز فى حقهم ، وسيأتى الكلام على ذلك.

ومما تقدم من تعريف المكلفين بأنهم هم البالغون العقلاء سليمو الحواس المطلوب منهم مافيه كلفة الذين فيهم أهلية النظر وقد بلغتهم دعوة رسولهم تعلم أن أهل الفترة ناجون من عذاب النار ، وأهل الفترة هم الذين لم تبلغهم دعوة النبىّ السابق ولم يرسل إليهم النبىّ اللاحق كالذين بين موسى وعيسى من بنى إسرائيل أو بين إسماعيل ومحمد عليهم الصلاة والسلام من العرب .

و بما تقدم أيضا من بيان المعرفة بأنها الجزم الموافق للواقع عن دليل اختلف فى إيمان المقلد فى عقائد التوحيد على أقوال كثيرة : أصحها أنه مؤمن عاص ان كان فيه أهلية النظر ولم ينظر ، ومؤمن غير عاص إن لم يكن فيه أهلية النظر . والمقلد هو الآخذ بقول الغير الجازم به جزما موافقا للواقع من غير دليل . والدليل المطلوب من المكلف هو الدليل الاجمالى وهو غير المقدور على تقريره وحلّ شبهه ، وهو فرض عين على كلّ مكلف . وأما الدليل التفصيلى . وهو المقدور على تقريره وحلّ شبهه ففرض كفاية يجب فى كلّ مسافة قصر عالم بذلك ، والله أعلم .

أسئلة على ماتقدم

عرّف الحكم واذكر أقسامه . بين الفرق بين الحكم العادى والعقلى ، ومثل لذلك . ماهو الحكم العقلى وما أقسامه . عرّف الواجب و بين أقسامه مع التمثيل لما تذكر . اذكر حكم الواجب . ماهو المستحيل ، وما أقسامه .

بين حكم المستحيل مع التمثيل . اذكر الفرق بين الواجب والوجوب ، وكذا المستحيل مع الاستحالة .

عرّف أهل الفترة ، واذكر حكمهم . عرّف المقلد واذكر حكم إيمانه . بين الدليل المطلوب من المكلف ، واذكر حكمه .

[فَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ عِشْرُونَ صِفَةً : وَهِيَ الْوُجُودُ]

المعنى — الصفات الكمالية الثابتة لله تعالى التي يجب اعتقادها تفصيلا بالدليل الذى دلّ عليها بخصوصها عشرون ، وقد تفضل علينا المولى سبحانه وتعالى باسقاط التكليف بالباقى الذى لم ينصب لنا عليه دليلا رأفة منه ورحمة ، لأن صفاته الكمالية لانهاية لها كما علمت سابقا .

واعلم أن هذه الصفات العشرين وهى: الوجود ،والقدم، والبقاء ، والمخالفة للحوادث ، والقيام بالنفس ، والوحدانية ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والحياة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، وكونه قادرا ، ومريدا ، وعالما ، وحيا ، وسميعا ، وبصيرا ، ومتكلما تنقسم إلى أربعة أقسام : نفسية ، وسلبية ، ومعان ، ومعنوية . فالصفة النفسية هى مايدلّ الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها وهى الوجود . والصفات السلبية هى ما يكون مدلولها عدما كما سيأتى لأنها مسلوبة عن الله تعالى وهى الخمسة التى بعد الوجود ، وصفات المعانى هى كلّ صفة موجودة قائمة بموجود توجب له حكما ، وهى السبعة التى بعد الخمسة . والصفات المعنوية هى الحال الواجبة للذات مادامت الذات معللة بعلة .

واعلم أن كون الصفات عشرين بناء على القول بثبوت الأحوال ، وهى الواسطة بين الموجودات الخارجية والمعدومات ، وبعضهم قال بأنها ثلاث عشرة صفة بناء على عدم ثبوت الأحوال ، وأن كونه تعالى قادرا ومريدا إلى آخر الصفات السبعة المعنوية أمور اعتبارية ، وهى ما لها ثبوت فى الذهن

منتزعة من الوجود خارجا ، فكونه قادرا مثلا عبارة عن قيام القدرة بالذات فقط لا لأمر زائد عليها ، وهكذا بقية المعنوية ، وهذا هو الحق من أنه لا حال وأن الحال محال ، فتكون الأشياء ثلاثة : موجودات ، ومعدومات ، وأمور اعتبارية بخلافها على القول الأوّل فانها أربعة بزيادة الأحوال ، ومعنى نفي الأحوال نفي زيادتها على المعاني لا نفيها نفسها باثبات أضدادها ، لأنه كفر والعياذ بالله تعالى .

واعلم أن هذه الصفات بعضها ثابت بالدليل العقلي وهو : الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والقدرة والإرادة والعلم والحياة ، ولوازم هذه الأربعة ، وهي كونه قادرا ومريدا وعالما وحيا ، و بعضها ثابت بالدليل النقلي ، وهو : السمع والبصر والكلام ولوازمها ، و بعضها مختلف فيه والحق أن دليله عقلي وهو الوحدانية .

وقد بدأ المصنف بالوجود لابتناء باقي الصفات عليه ، وقد علمت أنه صفة نفسية نسبة للنفس : أى الذات ، ونسبت للذات لأنها لا تعقل إلا بها . وقد عرّفها السعد بأنها صفة ثبوتية يدلّ الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها ، واختلف فيه فقيل هو نفس الذات ، وعلى هذا فلا يكون صفة ، وهو مذهب الأشعرى ، وقد تسامح فى عدّه صفة لأن الصفة زائدة على الذات لا نفس الذات غاية الأمر لما كانت الذات توصف بالوجود فى اللفظ ، فيقال : ذات الله موجودة عدّه صفة . وقيل هو زائد على الذات فلا تسامح فى عدّه صفة وهو مذهب الفخر الرازى . وهنا أقوال أخر وأدلة على الأقوال لم يسمح الوقت بذكرها ، ولا حاجة للمكلف بها فانه يكفيه الإيمان بوجوده تعالى ولا يجب عليه اعتقاد كون الوجود عينا أو غيرا لأن ذلك لم يأمر به الشرع ، وسكت عنه الصحابة والتابعون ، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

[وَالْقِدَمُ ، وَالْبَقَاءُ ، وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ ، وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ: أَيْ لاَ يَفْتَقِرُ إِلَى مَحَلّ وَلاَ مُخَصِّصٍ]

المعنى — الصفة الثانية (القدم) وهى أوّل الصفات السلبية التى تنفى عن الذات العلية أمرا لايليق به تعالى ، ويعرف بالنسبة له بأنه هو الذى لا أوّل لوجوه ولا افتتاح له ، ومعناه بالنسبة للحادث طول المدّة وقدّر بسنة ، فإذا قلت : كلّ من كان قديما من عبيدى فهو حرّ عتق من له سنة فأكثر . ويجوز إطلاق القديم عليه تعالى بالإجماع لوروده فى بعض الروايات بدل الأوّل فى أسمائه الحسنى. والتحقيق أن القديم والأزلى بمعنى واحد ، وهو مالا أوّل له وجوديا أو عدميا ، وذهبت طائفة إلى أن القديم هو الموجود الذى لا أوّل لوجوده ، والأزلى مالاأوّل له مطلقا سواء كان وجوديا أوعدميا . الصفة الثانية من صفات السلوب (البقاء) وهو الذى لا انتهاء لوجوده ولا يلحق وجوده عدم فالله باق : أى لاانتهاء لوجوده . الصفة الثالثة من صفات السلوب (مخالفته تعالى للحوادث) وهى عدم مماثلته لها فى شىء منها ، فليس جوهرا ولاعرضا ولامتحرّكا ولا ساكنا ، ولا يوصف بالصغر وهى قلة الأجزاء ولابالكبر وهى كثرتها ولا غير ذلك . وان ورد مايوهم مماثلته للحوادث يؤوّل بمعنى يناسب ذاته تعالى . الصفة الرابعة من صفات السلوب (قيامه تعالى بنفسه) أى ذاته وقد فسره المصنف بقوله (أى لا يفتقر إلى محلّ ولا مخصص) يعنى أن ذاته غنية عن محلّ : أى ذات تقوم بها فليس صفة ، لأن الصفة لابدّ أن تقوم بذات . وغنية أيضا عن المخصص : أى الفاعل فلا يكون حادثا بل ، قديما لأن الحادث هو الذى يحتاج إلى الفاعل .

[وَالْوِحْدَانِيَّةُ : أَىْ لَا ثَانِىَ لَهُ فِى ذَاتِهِ ، وَلَا فِى صِفَاتِهِ ، وَلَا فِى أَفْعَالِهِ فَهٰذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ . الْأُولَى نَفْسِيَّةٌ وَهِىَ الْوُجُودُ، وَالْخَمْسَةُ بَعْدَهَا سَلْبِيَّةٌ].

المعنى — الصفة الخامسة من صفات السلوب (الوحدانية) وهى منسوبة إلى الوحدة من نسبة الشىء إلى نفسه مبالغة ، ومعنى الوحدة لله تعالى سلب التعدّد فى الذات والصفات والأفعال ، فوحدة الذات تنفى الكمّ المتصل والمنفصل

فيها فليست ذاته مركبة من أجزاء متصلة بعضها ببعض ، وليست هناك ذات أخرى تماثل الذات العلية فى الألوهية . ووحدة الصفات تنفى الكم فى حقيقة كل منها اتصالا وانفصالا فليس له صفتان من جنس واحد ، فعلم الله تعالى واحد وحياته واحدة وهكذا . وقيام الصفات بالذات من جنس واحد منزل منزلة التركيب و إلا فليس تركيب فى ذلك وليس لغيره تعالى صفة تشبه صفة من صفاته . ووحدة الأفعال تنفى الكم المتصل والمنفصل فيها أيضا ، وذلك بأن لا تكون هناك مشاركة لغيره له فى فعل من الأفعال وعدم وجود فعل لغيره تعالى . إلى هنا تمت الكموم الست واتضح معنى الوحدانية . والكم معناه فى جميع ماتقدم المقدار متصلا أو منفصلا ، وعلى ذلك فسرها المصنف بقوله (أى لاثانى له فى ذاته ولا فى صفاته ولافى أفعاله) أى ليس هناك تركيب فى ذاته تعالى ولا ذات أخرى تماثل ذاته وليس هناك تعدد فى صفاته ولا صفة تشبه صفاته وليس هناك من يشاركه فى فعله ولا فعل لغيره تعالى . وقد انتهت صفات السلوب الخمسة وتقدمها الصفة النفسية التى هى الوجود فيكون المجموع ستا وهذا معنى كلام المصنف (فهذه ست صفات : الأولى نفسية وهى الوجود ، والخمسة بعدها سلبية) وتقدم معنى النفسية والسلبية فلا إعادة ، والله أعلم .

اسئلة على ما تقدم

بين مايجب اعتقاده من الصفات التى قام عليها الدليل تفصيلا : اذكر أقسام الصفات . عرف الصفة النفسية و بين ماتعرفه من الخلاف . والواجب على المكلف اعتقاده فيها . عرف صفات المعانى واذكر الفرق بينها و بين الصفات المعنوية . بين معنى الحال ثم قسم الصفات بناء على عدم ثبوتها واذكر ماتعرفه من الحق فى ذلك . بين الصفات التى تثبت بالدليل النقلى وكذا بالعقلى . عرف القدم فى حق المولى ثم فى حق الحادث ، وهل يجوز إطلاق القديم عليه تعالى أولا . بين ماتعرفه من الكلام على القديم والأزلى . اذكر معنى مخالفته

تعالى للحوادث . عرّف الوحدة واذكر ما ينتفى بها من الكموم . بين معنى نفى الكمّ المتصل والمنفصل فى الأفعال .

[ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى صِفَاتِ الْمَعَانِي : وَهِيَ الْقُدْرَةُ ، وَالْإِرَادَةُ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ]

المعنى — يثبت لله تعالى من الصفات الكمالية التى قام عليها الدليل تفصيلا بعد معرفتك الصفات السابقة : سبع صفات وتسمى صفات المعانى وهى فى اللغة ماليس بذات ، وفى الاصطلاح كلّ صفة موجودة قائمة بموجود توجب له حكما كالقدرة مثلا فانها قائمة بالذات توجب لها حكما ، وهو كونه قادرا ، وهكذا بقية المعانى .

واعلم أن الصفات كلها تنقسم بحسب التعلق وعدمه إلى قسمين : قسم لايتعلق بشىء وهو سبع صفات : الوجود . والقدم . والبقاء . ومخالفته تعالى للحوادث . وقيامه بنفسه . والوحدانية . والحياة ، ومعنى عدم تعلقها بشىء أنها لاتطلب أمرا زائدا على القيام بالذات فلا تطلب تخصيص الأشياء ولا إيجادها ولا كشفها ولا الدلالة عليها كما يكون ذلك للصفات الأخرى الآتية. وقسم له تعلق بالأشياء وهو ستّ صفات كلها من صفات المعانى وهى : القدرة والإرادة ، والعلم ، والسمع ، والبصر ، والكلام . ومعنى تعلقها طلبها أمرا زائدا على قيامها بالذات ، فالقدرة مثلا بعد قيامها بالذات تطلب التأثير فى للمكن وهكذا .

وأول صفات المعانى السبع (القدرة) وهى فى اللغة القوة والاستطاعة ، وفى الاصطلاح صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد كلّ ممكن وإعدامه على وفق الإرادة . الثانى منها (الإرادة) هى والمشيئة بمعنى واحد ، وهى فى اللغة مطلق القصد ، وفى الاصطلاح صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه . والقدرة والإرادة تتعلقان بالممكنات

ولا تتعلقان بالواجبات والمستحيلات. فالقدرة تتعلق بالممكن تعلق تأثير بإيجاده أو بإعدامه على وفق ماتعلقت به الإرادة فى الأزل. وللقدرة تعلقان : صلوحى قديم وهو صلاحيتها فى الأزل للايجاد والإعدام فيما لايزال . وتنجيزى حادث وهو تأثيرها بالفعل ، هذا بحسب الإجمال . وأما بحسب التفصيل فسبع : الأول صلوحى قديم . الثانى كون الممكن فيما لايزال قبل وجوده فى قبضة القدرة إن شاء أبقاه الله على عدمه وان شاء أوجده بها . الثالث إيجاد الله تعالى الشيء بها فيما لايزال . الرابع كون الممكن حال وجوده فى قبضة القدرة إن شاء أبقاه الله على وجوده و إن شاء أعدمه بها. الخامس إعدام الله الشيء بالفعل . السادس كون الممكن حالة عدمه فى قبضتها إن شاء أبقاه على عدمه و إن شاء أوجده بها . السابع إيجاد الله الشيء بها حين البعث والنشور . والإرادة تتعلق بالممكن تعلق تخصيص ، فيخصص الله بها فى الأزل الممكن ببعض مايجوز عليه كأن يخصص الله فى الأزل محمدا بأن يوجد على صفة كذا فى زمن كذا ومكان كذا إلى غير ذلك من المخصصات ، وبهذا التخصيص يجب أن يكون هذا الممكن على ماخصصه الله تعالى به بإرادته فاذا جاء الزمن مثلا الذى تعلقت إرادة الله تعالى بإيجاد محمد فيه أوجده سبحانه وتعالى فيه بقدرته على الصفة التى خصصه بها بإرادته وفى المكان الذى خصص له وغير ذلك. وللإرادة تعلقان أيضا على الصحيح : صلوحى قديم، وهو صلاحيتها فى الأزل لتخصيص كل ممكن بأى أمر من الأمور . وتنجيزى قديم وهو تخصيصها فى الأزل للممكن الذى سيوجد بأحد الأمرين بعينه ، ولاحاجة للتعلق التنجيزى الحادث لاغناء التنجيزى القديم عنه و إن قال بعضهم به .

واعلم أن الإرادة والأمر متغايران ومنفكان عند أهل السنة فقد يريد الشيء و يأمر به كإيمان أبى بكر رضى الله عنه ، وقد يأمر به ولا يريده كإيمان أبى جهل إذ لو أراده لوقع ، وقد يريده ولا يأمر به ككفر أبى جهل وقد لايأمره ولا يريده ككفر سائر المؤمنين ، والله أعلم .

[وَٱلْعِلْمُ ٱلمتعلِّقُ بِجَمِيعِ ٱلْوَاجِبَاتِ وَٱلْجَائِزَاتِ وَٱلْمُسْتَحِيلاَتِ ، وَٱلْحَيَاةُ ، وَهِيَ لاَ تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ ، وَٱلسَّمْعُ وَٱلْبَصَرُ المتعلِّقَانِ بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ ، وَٱلْكَلاَمُ ٱلَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلاَ صَوْتٍ ، وَيَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ مَايَتَعَلَّقُ بِهِ ٱلْعِلْمُ مِنَ ٱلْمُتَعَلِّقَاتِ]

المعنى — الصفة الثالثة من الصفات السبع (العلم) وهو صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى لها تعلق بالشيء على وجه الإحاطة على ماهو عليه دون سبق خفاء ، وليس له إلا تعلق واحد تنجيزى قديم وهو تعلقه بالشيء بالفعل فى الأزل ، فليس له تعلق صلوحى قديم ولا تنجيزى حادث لما يلزم عليه من اتصافه تعالى بالجهل، ويتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات تعلق انكشاف لأنه ليس من صفات التأثير . الصفة الرابعة (الحياة) وهى صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى تصحح اتصافه بصفاته الجليلة ، كالقدرة والإرادة وهى شرط فى جميع صفات المعانى يلزم من عدمها عدم جميع صفات المعانى (وهى لا تتعلق بشيء) أصلا ، فلا تطلب أمرا زائدا على قيامها بالذات . الصفة الخامسة (السمع) وهو صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى ينكشف به كل موجود سواء كان قديما كذاته تعالى أو حادثا كسائر الحوادث ، فيسمع تعالى السواد والبياض والأصوات ، وبعضهم قال : يتعلق بالأصوات فقط ، والقول الأول للأشعرى . الصفة السادسة (البصر) وهو صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى ينكشف له به كل موجود سواء كان قديما أو حادثا ، فيبصر ذاته تعالى وصفاته والأصوات والسواد والبياض وغير ذلك . ومعنى (المتعلقان بجميع الموجودات) الطالبان لجميع الموجودات بالانكشاف ، وليس سمع الله بأذن ، ولا بصره بحدقة وأجفان ، ولكل من السمع والبصر ثلاث تعلقات : تنجيزى قديم وهو تعلقهما بذاته تعالى وصفاته ، وصلوحى قديم وهو تعلقهما بالممكنات الوجودة قبل وجودها . وتنجيزى حادث وهو تعلقهما بها بعد وجودها .

واعلم أنه يجب علينا اعتقادا أن انكشاف السمع غير انكشاف البصر وإن كان كلّ منهما يتعلق بالموجودات ، وغير انكشاف العلم وان كان لا يعلم حقيقة كلّ إلا الله تعالى . الصفة السابعة (الكلام) وهو صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى ، ليست بحرف ولا صوت ، تدلّ على الواجبات والجائزات والمستحيلات ، مثل انكشاف العلم عنها ، يفهم بها الله ما يريد إفهامه لأحد من عبيده .

واعلم أن الكلام باعتبار كونه ليس أمرا ولا نهيا بل خبرا أو استخبارا أو وعدا أو وعيدا تعلقا تنجيزيا قديما ، وأما تعلقه باعتبار كونه أمرا أو نهيا فهو تنجيزى حادث عند وجود المأمور أو المنهى . وصلوحى قديم ، وهو صلاحيته فى الأزل الدلالة على طلب الفعل والترك ممن سيوجد .

تنبيـــــه

كون صفات المعانى المتقدمة سبعا هو مذهب الأشاعرة ، أما الماتريدية فزادوا صفة ثامنة وسموها صفة التكوين ، فهى عندهم صفة قديمة قائمة بذاته تعالى بها الإيجاد والإعدام زائدة على القدرة وغيرها من بقية الصفات ، فان تعلقت بالحياة تسمى إحياء أو بالموت تسمى إماتة أو بالرزق تسمى رزقا وهكذا فوظيفتها عندهم إبراز الممكنات ، ووظيفة القدرة تهيئة الممكن وجعله قابلا للتأثير فيه . وأما الأشاعرة فلا يعدونها من الصفات القديمة بل من صفات الأفعال الحادثة وليس لها تأثير أصلا ، بل التأثير للقدرة .

واعلم أن صفات السمع والبصر والكلام تسمى بالصفات السمعية لأنها مسموعة عن الشارع . قال تعالى (وهو السميع البصير) . وقال (وكلم الله موسى تكليما) وأما العقل فلا يهتدى إليها تمام الهدى وحده بل لابدّ له من معونة الشرع .

أسـئلة على ما تقدم

بين صفات المعانى الثابتة لله تعالى . عرف صفات المعانى مع التمثيل لذلك

بين أقسام الصفات بحسب التعلق . عرّف القدرة ثم بين ما تتعلق به . اذكر تعلقات القدرة . عرّف الإرادة واذكر تعلقاتها . بين مايتعلق به العلم ثم السمع والبصر واذكر تعلقات كل . عرّف الكلام و بين تعلقاته . بين ماتعرفه من صفات المعانى السمعية .

[ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةً وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلصِّفَاتِ السَّبْعِ الْأُولَى وَهِيَ : كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِراً وَمُرِيداً وَعَالِماً وَحَيًّا وَسَمِيعاً وَبَصِيراً وَمُتَكَلِّماً]

المعنى — يثبت لله تعالى سبع صفات يجب اعتقادها بعد الثلاث عشرة صفة السابقة ، وهذه الصفات تسمى صفات معنوية نسبة للمعانى ، ونسبت إليها لأنها لاتعقل إلا بعد اتصاف الذات بالمعانى أوّلا : فمثلا تقوم بالذات القدرة ثم توصف بكونها قادرة ، وهكذا البقية ، وتعرّف الصفات المعنوية بأنها الحال الواجبة للذات مادامت الذات معللة بعلة ، ومعنى التعليل : التلازم ، لأن هذه الصفات لازمة لصفات المعانى السبع (فكونه تعالى قادرا) يلازم القدرة (ومريدا) يلازم الإرادة (وعالما) يلازم العلم (وحيا) يلازم الحياة (وسميعا) يلازم السمع (و بصيرا) يلازم البصر (ومتكلما) يلازم الكلام .

واعلم أن زيادة الصفات المعنوية السبع مبنية على رأى مثبت الأحوال، وهى الواسطة بين الموجود والمعدوم ، وأما على رأى من لايثبتها ، فالصفات كلها ثلاث عشرة صفة ، والصفات المعنوية ليست زائدة على صفات المعانى ، فالكون قادرا عبارة عن قيام القدرة بالذات وهكذا، لاأمر زائد .

[وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِى حَقِّهِ تَعَالَى عِشْرُونَ صِفَةً : وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الْأُولَى، وَهِيَ : الْعَدَمُ ، وَالْحُدُوثُ ، وَطُرُوُّ الْعَدَمِ ، وَالْمُمَاثَلَةُ لِلْحَوَادِثِ ، بِأَنْ يَكُونَ جِرْمًا : أَىْ تَأْخُذَ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ قَدْراً مِنَ الْفَرَاغِ أَوْ يَكُونَ عَرَضاً يَقُومُ بِالْجِرْمِ ، أَوْ يَكُونَ فِى جِهَةٍ لِلْجِرْمِ أَوْ لَهُ هُوَ

جِهَةٌ أَوْ يَتَقَيَّدَ بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ تَتَّصِفَ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ أَوْ يَتَّصِفَ بِالصِّغَرِ أَوِ الْكِبَرِ أَوْ يَتَّصِفَ بِالْأَغْرَاضِ فِى الْأَفْعَالِ أَوِ الْأَحْكَامِ ، وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ بِمَحَلٍّ أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى مُخَصِّصٍ ، وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدًا بِأَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا فِى ذَاتِهِ ، أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَاثِلٌ فِى ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ أَوْ يَكُونَ مَعَهُ فِى الْوُجُودِ مُؤَثِّرٌ فِى فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ] .

المعنى — بعض الصفات التى يجب على المكلف اعتقاد استحالة إثباتها لله تعالى عشرون صفة أضداد العشرين السابق ذكرها ، وهذه العشرون هى التى قام الدليل التفصيلى على استحالتها والمراد من الضد هنا مطلق المنافى ، لأن بعض هذه الصفات نقيض و بعضها ضد ، وهاك أضداد الصفات المتقدمة على الترتيب السابق ، فنقيض الوجود (العدم) ونقيض القدم (الحدوث) لأن القدم عبارة عن نفى العدم السابق على الوجود ، والحدوث عبارة عن الوجود بعد عدم فيستلزم سبق العدم على الوجود ونقيض البقاء (طرو العدم) لأن البقاء عبارة عن نفى العدم اللاحق للوجود ، وطرو العدم وهو الفناء عبارة عن ثبوت العدم اللاحق للوجود ، ونقيض المخالفة للحوادث (المماثلة للحوادث) لأن المماثلة عبارة عن الاتفاق فى جميع صفات النفس فيما يجب وما يستحيل وما يجوز ، والمخالفة عبارة عن نفى هذه المماثلة ، والحوادث جمع حادث وهو الموجود بعد عدم ، و ينحصر فى الجواهر والأعراض والجواهر هى الأجرام ، والجرم ما شغل قدرا من الفراغ كالشجر والحجر والحيوانات . فيستحيل عليه تعالى أن يكون جرما تأخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ أو يكون عرضا يقوم بالجرم . والعرض

كل صفة حادثة كالبياض والسواد . وكذا يستحيل عليه تعالى مايستلزم مماثلته للحوادث بأن يكون فى جهة للجرم بأن يكون فوقه أوتحته أو يمينه أو شماله . وكذا يستحيل عليه تعالى أن يكون له جهة لأن الجهة من لوازم الجرم . وكذا يستحيل عليه تعالى أن يكون موصوفا بالصغر والكبر لأن الصغير ماقلت أجزاؤه، والكبير ما كثرت أجزاؤه . وكذا يستحيل عليه تعالى أن يتصف بالأغراض لأنه لايفعل كذلك إلا المقهور . ونقيض قيامه تعالى بنفسه عدم قيامه بنفسه بأن يكون صفة يقوم بمحل : أى ذات أو يحتاج إلى مخصص: أى فاعل يوجده ، لأن هذه من أمارات الحوادث ، وهو محال عليه تعالى ، ونقيض الوحدانية (أن لايكون واحدا بأن يكون مركبا فى ذاته) ، وهذا هو الكم المتصل فى الذات (أو يكون له مماثل فى ذاته) وهذا هو الكم المنفصل فيها ، أو يكون هناك صفتان من جنس واحد ، وهو الكم المتصل فى الصفات ، أو يكون لأحد صفة كصفته تعالى ، وهو الكم المنفصل فيها، أو يكون هناك مشارك له فى فعله وهو الكم المتصل فى الأفعال ، أو يكون هناك فعل مؤثر كفعله وهو الكم المنفصل فيها ، وكل هذا محال تنزه البارى تعالى عنه . إلى هنا تمت أضداد الصفة النفسية والصفات السلوب .

[وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْعَجْزُ عَنْ مُمْكِنٍ مَّا ، وَإِيجَادُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ مَعَ كَرَاهَتِهِ لِوُجُودِهِ : أَيْ عَدَمِ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى أَوْ مَعَ الذُّهُولِ أَوِ الْغَفْلَةِ أَوْ بِالتَّعْلِيلِ أَوْ بِالطَّبْعِ ، وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْجَهْلُ وَمَا فِى مَعْنَاهُ بِمَعْلُومٍ مَّا ، وَالْمَوْتُ وَالصَّمَمُ وَالْعَمَى وَالْبَكَمُ ، وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هٰذِهِ] .

المعنى — ضد الصفات التى يجب على المكلف اعتقاد إثباتها لله تعالى سبع صفات ، وهى أضداد صفات المعانى المتقدمة ، فضد القدرة (العجز عن ممكن ما) أى العجز عن كل ممكن . وضد الإرادة لشىء (إيجاد شىء من العالم مع

كراهته لوجوده : أى عدم إرادته له تعالى ، أو مع الذهول ، أو الغفلة ، أو بالتعليل ، أو بالطبع) يعنى أن الله يوجد شيئا من العالم كالكفر ، أو المعاصى أو غير ذلك وهو لايريدها، تنزه الله عن ذلك لأنه لايقع فى ملكه إلا مايريد .

ويستحيل عليه تعالى إيجاد شىء من العالم مع الذهول ، أو الغفلة عنه . والذهول عدم العلم بالشىء مع تقدمه ، والغفلة عدم العلم بالشىء سواء تقدم أولا . ويستحيل عليه تعالى أيضا إيجاد شىء من العالم بالتعليل ، أو بالطبع بمعنى أن يكون وجوده تعالى ينشأ عنه وجود المخلوقات من غير أن يكون له إرادة واختيار ا.هـ والفرق بين الإيجاد بالطبع والإيجاد بالتعليل: أن الإيجاد بالطبع يتوقف تأثيره على وجود الشروط ، وانتفاء الموانع كالنار للاحراق ، فيتوقف تأثيرها عند القائل بذلك على وجود الشرط ، وهو مماستها للحطب وانتفاء المانع وهو البلل والإيجاد بالتعليل لايتوقف تأثيره على شىء من ذلك كحركة الأصبع فانه علة لحركة الخاتم ، فيلزم من حركة الأصبع حركة الخاتم بدون توقف على شىء . وضد العلم (الجهل وما فى معناه بمعلوم ما) والذى فى معنى الجهل : الشك ، والظن ، والوهم ، لأنها لاينكشف بها المعلوم . وضد الحياة (الموت) وضد السمع (الصمم) وضد البصر (العمى) وضد الكلام (البكم . وأضداد الصفات المعنوية واضحة من هذه) أى من أضداد صفات المعانى ، لأنك إذا علمت أن ضد القدرة العجز تعلم أن ضد كونه قادرا : كونه عاجزا و إذا عرفت أن ضد الإرادة الكراهة تعرف أن ضد كونه مريدا كونه كارها وهكذا بقية الصفات .

[وَأَمَّا الْجَائِزُ فى حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلُ كُلِّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرْكُهُ]

المعنى — القسم الثالث مما يجب على المكلف معرفته فى حق الله تعالى اعتقاد مايجوز لذاته أن تفعله وأن تتركه ، وتقدم القسم الأول وهو الواجب فى حقه ، والقسم الثانى وهو المستحيل عليه تعالى ، فيجوز على الله تعالى

(فعل كل ممكن أو تركه) أى فعل كل ماقضى العقل بإمكانه : أى باستواء طرفيه الوجود والعدم ، وتركه سواء كان خيرا أو شرا ، وسواء كان فعلا اختياريا للعبد أم لا ، فيدخل فى كل ممكن الثواب للمطيع والعقاب للعاصى ، ويدخل بعثة الرسل للعباد ورؤية الله عز وجل لأن هذه كلها لايجب شىء منها على الله تعالى ولايستحيل ، بل وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء ، والله أعلم .

أسئلة على ماتقدم

عرف الصفات المعنوية ، وبين ملازمتها للمعانى بين نقيض البقاء . واذكر وجه ذلك . بين نقيض الوحدانية. اذكر نقيض القدرة ، وبين الفرق بين الإيجاد بالتعليل والإيجاد بالطبع مع التمثيل لذلك . بين الجائز فى حق الله تعالى .

[أَمَّا بُرْهَانُ وُجُودِهِ تَعَالَى فَحُدُوثُ الْعَالَمِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَسَاوِيَيْنِ مُسَاوِيًا لِصَاحِبِهِ رَاجِحًا عَلَيْهِ بِلَا سَبَبٍ وَهُوَ مُحَالٌ ، وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ مُلَازَمَتُهُ لِلْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ غَيْرِهِمَا وَمُلَازِمُ الْحَادِثِ حَادِثٌ ، وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْأَعْرَاضِ مُشَاهَدَةُ تَغَيُّرِهَا مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ] .

اعلم أنه لما كان ذكر الصفات مجردة عن الأدلة لايكفى فى عقائد الإيمان لأنه تقليد وهو غير مطلوب فى هذا الفن . شرع المصنف فى الاستدلال على كل صفة فقال : (أما برهان وجوده تعالى حدوث العالم إلى آخره) يعنى أن الدليل على وجود الله تعالى وجود العالم بعد عدم ، وذلك لأنه لايخفى على كل عاقل أن السموات والأرض وما بينهما أجرام ملازمة للأعراض التى تقوم

بها من حركة وسكون وغيرهما ، وهما حادثان لمشاهدة تغيرهما من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم ، والحركة والسكون ملازمان للجرم ، وقد ثبت الحدوث للأعراض بالمشاهدة فيثبت للأجرام أيضا لملازمتها لها ، وإذا ثبت أنها حادثة فلا بدّ أن تحتاج إلى محدث لأن العالم لو حدث بنفسه لزم اجتماع المتنافيين . وبيان ذلك أن الوجود والعدم متساويان بالنسبة للعالم ، فلو ترجح الوجود على العدم بلا مرجح ، والفرض أنهما متساويان لزم اجتماع المتنافيين ، وهما مساواة الوجود للعدم ورجحانه عليه بنفسه من غير مرجح . وهو محال فلا بدّ من مرجح موجود يرجح أحدهما على الآخر ، ولا مرجح إلا الله عزّ وجلّ فثبت المطلوب . وهنا أدلة أخرى وكلام كثير لاحاجة لنا به .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْقِدَمِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ فَيَلْزَمُ الدَّوْرُ أَوِ التَّسَلْسُلُ] .

المعنى — الدليل على القدم لله تعالى : أنه لولم يكن قديما لكان حادثا ولوكان حادثا لافتقر إلى محدث لما تقدّم أن كلّ حادث لابدّ له من محدث ، ثم ننقل الكلام إلى هذا المحدث : فإما أن يكون قديما أو حادثا ، فان كان قديما فهو المطلوب ، وإن كان حادثا فلا بدّ له من محدث ، ومحدثه محتاج إلى محدث ، وهكذا إلى غير نهاية فيلزم التسلسل وهو ترتب أمور لانهاية لها من غير دوران ورجوع إلى الأوّل ، فان دار ورجع إلى الأوّل لزم الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه كتوقف المحدث الأوّل على الثانى والثانى على الأول . والدور والتسلسل محالان ، وإذا كان الحدوث يلزم منه الدور أو التسلسل المحالان فيكون محالا ، لأن ما أدّى إلى المحال يكون محالا ، وإذا كان الحدوث محالا تعين القدم لأنه لا واسطة بين الحدوث والقدم وثبت المطلوب .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ أَمْكَنَ أَنْ يَلْحَقَهُ الْعَدَمُ لَانْتَفَى عَنْهُ الْقِدَمُ لِكَوْنِ وُجُودِهِ حِينَئِذٍ جَائِزًا لَا وَاجِبًا ،

وَالجائِزُ لاَ يَكُونُ وُجُودُهُ إلاَّ حادِثاً كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيباً وُجُوبُ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ] .

المعنى — الدليل على ثبوت البقاء لله تعالى أنه لو أمكن أن يلحقه العدم لزم أن يكون من جملة الممكنات التى يجوز عليها الوجود والعدم ، فينتفى عنه القدم لكون وجوده حينئذ جائزا لا واجبا ، وكونه من جملة الممكنات باطل لأنه يكون حادثا ، فبطل ماأدى إليه وهو إمكان لحوق العدم له تعالى ، وثبت نقيضه وهو البقاء وهو المطلوب .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ فَلأَنَّهُ لَوْ مَاثَلَ شَيْئاً مِنْهَا لَكَانَ حَادِثاً مِثْلَهَا وَذَلِكَ مُحَالٌ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ] .

المعنى — الدليل على ثبوت مخالفة الله تعالى للحوادث أنه لوماثلها مولانا عز وجل لوجب له مثل ماوجب لها من الحدوث ، واستحالة القدم لأن كل مثلين يجب لكل واحد منهما ماوجب للآخر ، ويجوز عليه ماجاز على الآخر وقد وجب للحوادث الحدوث مثلا فيكون أيضا حادثا مثلها فيفتقر إلى محدث فيلزم الدور أو التسلسل المحالان فيبطل ما أدى إليه ، وهو المماثلة للحوادث ويثبت نقيضه وهو المخالفة لها وهو المطلوب .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ فَلأَنَّهُ تَعَالَى لَوِ احْتَاجَ إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً وَالصِّفَةُ لاَ تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ المَعَانِي وَلاَ المَعْنَوِيَّةِ ، وَمَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِمَا فَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، وَلَوِ احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ لَكَانَ حَادِثاً كَيْفَ وَقَدْ قَامَ البُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ] .

المعنى — الدليل على ثبوت قيامه تعالى بنفسه بمعنى عدم احتياجه إلى

المحلّ والمخصص (أنه لو احتاج إلى محلّ) أى ذات (لكان صفة) لأنه لا يحتاج إلى المحلّ إلا الصفات (والصفة لا تتصف بصفات المعانى) وهى الصفات الوجودية كالقدرة (ولا المعنوية) وهى الأحوال الثابتة الملازمة للمعانى كالكون قادرا ومريدا (ومولانا جلّ وعزّ يجب اتصافه بهما فليس بصفة) فلا يحتاج إلى ذات . (ولو احتاج إلى مخصص) أى فاعل (لكان حادثا) وكونه حادثا باطل لما يلزم عليه من الدور أو التسلسل ، فبطل ما أدّى إليه وهو احتياجه إلى مخصص ويثبت نقيضه وهو عدم الاحتياج إلى مخصص وهو المطلوب .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْوَحْدَانِيةِ لَهُ تَعَالَى ، فَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِداً لَزِمَ أَنْ لَا يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ لِلُزُومِ عَجْزِهِ حِينَئِذٍ] .

اعلم أن ثبوت الوحدانية لله تعالى ينفى ستة كموم كما قدمنا ، فينفى الكمّ المتصل والمنفصل فى الذات ، وينفى الكم المتصل والمنفصل فى الصفات ، وينفى الكم المتصل والمنفصل فى الأفعال . وكل من هذه الستة يحتاج إلى دليل .

أما الدليل على نفى الكمّ المتصل فى الذات فيقال : لو تركبت الذات من أجزاء لاحتاجت إلى كل جزء من أجزائها ، واحتياج الذات إلى الأجزاء باطل لأن الاحتياج من أمارات الحدوث ، وحينئذ يلزم عليه الدور أو التسلسل المحالان ، وما لزم عليه المحال يكون محالا ، فيكون التركيب محالا ، فثبت الوحدانية فى الذات اتصالا .

والدليل على نفى الكم المنفصل فيها أن يقال : لو أمكن إلهان مؤثران على سبيل الاجتماع لأمكن التمانع بينهما ، وهو أن يريد أحدهما حركة زيد مثلا والآخر سكونه لأن الفرض أن كلا منهما تامّ القدرة والإرادة ، ولو أمكن لزم التمانع المحال ، لأنه إما أن ينفذ مراد كلّ منهما ، فيجتمع الضدّان ، وهما الحركة والسكون ، أو ينفذ مراد أحدهما فيلزم عجز الآخر ويلزم منه عجز الأول أيضا لأن الفرض أنهما متماثلان ، أو لم ينفذ مراد كلّ منهما فيلزم عجزهما ، والكلّ محال لأنه يلزم عليه عدم وجود شيء من المخلوقات ، وهو محال

بالمشاهدة ، وما أدّى إلى المحال وهو التعدّد محال فيثبت نقيضه وهو الواحدانية في الذات انفصالا .

والدليل على نفي الكم المتصل في الصفات أن يقال : لو تعدّدت القدرة ، أو الإرادة مثلا فإما أن تتعدد الذات أيضا التي قامت بها الصفات أو تتحد ، فإن تعدّدت الذات لزم التركيب فيها فتكون حادثة ، فيلزم الدور أو التسلسل المحالان ، فيكون التعدّد محالا فتكون الذات واحدة ، فلا تعدّد في الصفات وهو المطلوب ، وإن اتحدت الذات كان تعدّد الصفة لاحقيقة له ، فتكون واحدة وهو المطلوب .

وأما الدليل على نفي الكمّ المنفصل في الصفات والمتصل في الأفعال والمنفصل فيها فمثل الدليل على نفي الكم المنفصل في الذات فاعرفه بما تقدّم .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ فَلِأَنَّهُ لَوِ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ] .

اعلم أن تأثير قدرة الله تعالى متوقف عقلا على إرادته تعالى لذلك الأثر ، وأن الإرادة يتوقف تأثيرها على العلم لأنها القصد إلى تخصيص الممكن ببعض مايجوز عليه ، والقصد مشروط بالعلم ، والاتصاف بالقدرة والإرادة والعلم متوقف على الحياة ، فوجود الحادث متوقف على اتصاف محدثه بهذه الصفات الأربع ، فلو انتفى شيء منها لما وجد شيء من الحوادث وهو خلاف المشاهد ، فانه لو لم يتصف بالقدرة لاتصف بضدّها وهو العجز ، وحينئذ لايوجد شيء من الحوادث ، ولو لم يتصف بالإرادة لاتصف بضدّها وهو الكراهة وحينئذ فلا يكون قادرا فيكون عاجزا ، فلا يوجد شيء من المخلوقات وهو باطل بالمشاهدة ، ولو لم يتصف بالعلم لاتصف بالجهل وحينئذ فلا يكون مريدا فلا يكون قادرا فيكون عاجزا فلا يوجد شيء من العالم وهو باطل ، ولو لم يكن حيا لكان ميتا فلا يوجد شيء من الحوادث وهو باطل . ولما كان مؤدى الأدلة الأربعة واحدا ، وهو عدم وجود شيء من الحوادث استدلّ المصنف على الصفات الأربع بدليل واحد .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ، وَأَيْضاً لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا لَزِمَ أَنْ يَتَّصِفَ بِأَضْدَادِهَا وَهِيَ نَقَائِصُ وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ] .

المعنى — الدليل على ثبوت السمع والبصر لله تعالى (الكتاب) وهو القرآن المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهو قوله تعالى — وهو السميع البصير — (والسنة) وهى أقوال النبىّ صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله وهو قوله عليه الصلاة والسلام «أربعوا على أنفسكم فإنكم لاتدعون أصمّ ولا غائبا وإنما تدعون سميعا بصيرا» . ومعنى أربعوا على أنفسكم : أشفقوا على أنفسكم ولا تجهدوها برفع الصوت فى الدعاء فإنكم لاتدعون إلى آخره (والإجماع) وهو اتفاق مجتهدى الأمّة بعد وفاة النبىّ عليه الصلاة والسلام على حكم من الأحكام ، وقد ورد عن كثير من العلماء انعقاد الإجماع على أنه سميع بصير .

والدليل على ثبوت الكلام له تعالى الكتاب أيضا ، هوقوله تعالى — وكلم الله موسى تكليما — وقد ورد فى السنة جملة أحاديث تدلّ على أنه متكلم ، وانعقد الإجماع على أنه تعالى متكلم أيضا . ولك أن تستدلّ بالدليل العقلى أيضا فتقول : لولم يكن سميعا بصيرا متكلما ، لكان أصمّ أعمى أبكم ، وذلك نقص فى حقه تعالى لاحتياجه إلى من يكمله ، فيكون حادثا وهو محال .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ كَوْنِ فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ تَرْكِهَا جَائِزاً فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَلِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً أَوِ اسْتَحَالَ عَقْلاً لَانْقَلَبَ الْمُمْكِنُ وَاجِباً أَوْ مُسْتَحِيلاً وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ] .

اعلم أن الممكن هو الجائز عند علماء التوحيد ، وهو الذى يصحّ عند العقل وجوده وعدمه ، فلو وجب على المولى وجود شىء من الممكنات كالثواب

مثلا ، أو استحال عليه وجود شيء منها عقلا كالكفر والمعاصي لانقلب الممكن واجبا لا يتصور في العقل عدمه ، أو مستحيلا لا يتصور في العقل وجوده وذلك محال لأنه قلب للحقائق والله أعلم .

أسئلة على ما تقدم

عرّف الوجود ، واذكر الدليل على ثبوته لله تعالى . بين معنى قيام المولى بنفسه واستدلّ على ذلك . اذكر معنى الوحدانية لله مع الاستدلال على ثبوتها له . عرف القدرة ، ثم الإرادة ، واذكر الدليل عليهما . بين معنى العلم وكذا السمع ، واذكر الفرق بينهما ، ثم استدل على ثبوتهما لله . عرّف الكلام ، واستدل عليه بالدليل النقلي والعقلي . بين الدليل على كون فعل الممكنات أو تركها جائزا في حقّ المولى مع التمثيل لما تذكر .

[وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمُ الصِّدْقُ وَالْأَمَانَةُ وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ] .

اعلم أن الرسل جمع رسول ، وهو إنسان ذكر حرّ أوحى الله إليه تعالى بشرع وأمره بتبليغه للخلق ، فان لم يؤمر بتبليغه سمى نبيا فقط ، فكل رسول نبيّ ، وليس كلّ نبيّ رسول ، ويجب الإيمان بما يجب لهم وما يستحيل عليهم وما يجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام . فيجب لهم (الصدق) وهو الإخبار بما يطابق الواقع فيكون جميع ما بلغوه عن الله موافقا للواقع . والمراد من الصدق هنا الصدق في دعوى الرسالة وفيما يبلغونه عن الله تعالى أما غيره فداخل في الأمانة ، ويجب لهم (الأمانة) وهي العصمة ومعناها : حفظ ظواهرهم وبواطنهم من التلبس بمعصية ، فيحفظون ظاهرا من الزنا ، وشرب الخمر والكذب وغيرها من المنهيات الظاهرة ، ويحفظون باطنا من الكبر . والحسد والرياء وغيرها من المنهيات الباطنة ، وكلّ نص أوهم وقوع أحدهم في المعصية ، فيؤول تأويلا حسنا و يجب لهم (تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق)

فيوصلون للخلق جميع ما أمرهم الله بإيصاله إليهم ولم يكتموا منه حرفا . ويجب لهم الفطانة أيضا وهى التيقظ والتنبه .

[وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَضْدَادُ هٰذِهِ الصِّفَاتِ وَهِيَ: الْكَذِبُ وَالْخِيَانَةُ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِمَّا نُهُوا عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ أَوْ كِتْمَانِ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ] .

المعنى — يستحيل أن يثبت لذاتهم أضداد هذه الصفات المتقدمة ، فيستحيل عليهم ضد الصدق وهو (الكذب) وهو عدم مطابقة الخبر للواقع ، وضد الأمانة وهو (الخيانة) وهى عدم حفظ ظواهرهم و بواطنهم من التلبس بالمعاصى كأن يحصل منهم زنا أو شرب خمر أو كبر أو حسد أو غيرها ، وضد التبليغ ، وهو (كتمان ما أمروا بتبليغه للخلق) ، وضد الفطانة وهو الغفلة وعدم التيقظ .

[وَيَجُوزُ فِى حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا هُوَ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِى مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ]

واعلم أن الرسل بشر مثلنا فيجوز فى حقهم جميع الأعراض البشرية التى لا تخل بمنصب الرسالة ولا تكون منفرة للخلق عن الاجتماع بهم والأخذ عنهم ، وذلك كالأكل والشرب ، ومباشرة النساء حلالا ، والأمراض غير المنفرة . وأما الأمراض التى تخل بمقام الرسالة . أو تنفر الخلق عنهم ، فهى مستحيلة عليهم ، وذلك كالجنون والجذام والبرص والعمى ، ولم يثبت أن شعيبا عليه السلام كان أعمى ، وما كان بأيوب عليه السلام من المرض فهو ألم تحت الجلد غير منفر ، وجميع ما يسمع من الحكايات المنفرة فهو باطل .

(فائدة)

السهو ممتنع على الرسل فيما يبلغونه عن الله تعالى وفى غيره من الأقوال .

لأنه لو وقع منهم لأورث الشبهة فى قلوب بعض الضعفاء ، وهو ينافى منصب الرسالة . وأما السهو فى أفعالهم كالسهو فى الصلاة وغيرها فهو جائز لحكمة .

واعلم أن جميع ماذكر فى حقّ الرسل من الوجوب والاستحالة والجواز يلزمنا أن نعتقده فى حقّ الأنبياء أيضا ، وهم الذين أوحى الله تعالى إليهم بشرع ولم يأمرهم بتبليغه للخلق ، لأنه ربما يرجع إليهم الناس فى الاستفتاء عن أحكام شرائع الرسل قبلهم .

[أَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلِأَنَّهُمْ لَوْلَمْ يَصْدُقُوا لَلَزِمَ الْكَذِبُ فى خَبَرِهِ تَعَالَى لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمْ بِالْمُعْجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةَ قَوْلِهِ تَعَالَى : صَدَقَ عَبْدِى فى كُلِّ مَايُبَلِّغُ عَنِّى] .

اعلم أن المعجزة التى خلقها الله تعالى على أيدى الرسل ، وهى الأمر الخارق للعادة المقرون بالتحدى مع عدم المعارضة . والتحدى هو دعوى الرسالة تنزّل من الله عزّ وجلّ منزلة قوله تعالى « صدق عبدى فى كلّ مايبلغ عنى » . فلو جاز الكذب فى حق الرسل لجاز الكذب فى حقّ الله تعالى ، لأن تصديق الكاذب كاذب والكذب على الله تعالى محال ، فما أدّى إليه وهو جواز الكذب على الرسل محال ، فيثبت نقيضه وهو ثبوت الصدق لهم .

واعلم أنه إذا ظهر الأمر الخارق للعادة على يد الرسول قبل دعواه النبوّة أو الرسالة سمى إرهاصا : أى تأسيسا للرسالة . وإذا ظهر على يد ظاهر الصلاح والعدالة وليس عنده دعوى النبوّة والرسالة سمى كرامة وكرامة الأولياء ثابتة لورود النصوص الشرعية بذلك ، وإذا ظهر على يد فاسق ظاهر الفسق سمى استدراجا ، وإذا ظهر على يد مستور الحال لايعلم أنه صالح أو فاسق سمى معونة : أى إعانة من جانب الله تعالى ، وبذلك تعلم الفرق بين كلّ واحد من الخمسة ، والله أعلم .

[وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَلِأَنَّهُمْ لَوْ خَانُوا بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ لَانْقَلَبَ الْمُحَرَّمُ أَوِ الْمَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ، لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالْاقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَلَا يَأْمُرُ اللهُ تَعَالَى بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ وَهَذَا بِعَيْنِهِ، هُوَ بُرْهَانُ وُجُوبِ الثَّالِثِ] .

المعنى - الدليل على ثبوت الأمانة الرسل عليهم الصلاة والسلام : أنهم لو خانوا بفعل محرّم أو مكروه لكنا مأمورين بالاقتداء بهم في غير مايختص بهم ، وكوننا مأمورين بالمحرّمات أو المكروهات لايصح شرعا لقوله تعالى - قل إنّ الله لايأمر بالفحشاء - فيكون فعل الرسل المحرّم والمكروه غير صحيح شرعا أيضا من باب أولى ، فتثبت لهم الأمانة وهو المطلوب (وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث) يعنى أن هذا الدليل الذى علمته هو بعينه دليل وجوب الثالث ، وهو التبليغ . وبيان ذلك أنهم لولم يبلغوا لكتموا ، ولو كتموا لكنا مأمورين بالاقتداء بهم في الكتمان . والكتمان محرم ملعون فاعله والله تعالى لايأمر بمحرّم ولا مكروه، فلا يصح منا شرعا فأيضا لايصح من الرسل شرعا من باب أولى فيثبت وجوب التبليغ لهم وهو المطلوب .

[وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ الْأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ فَمُشَاهَدَةُ وُقُوعِهَا بِهِمْ إِمَّا لِتَعْظِيمِ أُجُورِهِمْ، أَوْ لِلتَّشْرِيعِ أَوْ لِلتَّسَلِّي عَنِ الدُّنْيَا أَوْ لِلتَّنْبِيهِ لِخِسَّةِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللهِ تَعَالَى وَعَدَمِ رِضَاهُ بِهَا دَارَ جَزَاءٍ لِأَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ بِاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ] .

المعنى — الدليل على جواز الأعراض البشرية على الرسل عليهم الصلاة السلام مشاهدة وقوعها بهم ممن عاصرهم وبلوغ ذلك بالتواتر لمن بعدهم ،

وليس بعد العيان بيان، لأنهم عليهم الصلاة والسلام مرضوا وأكلوا وشربوا وتزوجوا . ثم بين المصنف فوائد وقوع الأعراض البشرية بهم وهى كثيرة : منها تعظيم أجرهم فى مرضهم وأذية الخلق لهم . ومنها تشريع الأحكام كما علمنا أحكام السهو من سهو نبينا عليه الصلاة والسلام ، وعلمنا كيف نؤدّى الصلاة فى المرض والخوف من فعله عليه الصلاة والسلام عند ذلك . ومنها التسلى عن الدنيا ووجود اللذة والراحة عند فقدها . ومنها التنبه لخسة قدر الدنيا عند الله تعالى بما يراه العاقل من مقاساة هؤلاء الرسل الكرام لشدائدها وقد أعرضوا عن زخرفها الذى غرّ كثيرا من الخلق . فاذا نظر العاقل فى أحوال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فى الدنيا علم أنها لاقدر لها عند الله لأنها لو كانت دار جزاء لجعلهم فيها لأنهم أكثر الخلق عبادة وأشدّهم طاعة والله أعلم .

أسئلة على ما تقدم

عرّف الرسول ، واذكر الفرق بينه و بين النبىّ . بين الواجب فى حقّ الرسل ، ثم مايجوز فى حقهم . عرف الصدق ، واذكر الدليل على ثبوته للرسل . بين معنى الأمانة ، ثم اذكر الدليل على ثبوتها للرسل . عرّف المعجزة والارهاص ، واذكر الفرق بينهما . بين ماتعرفه من الكلام على سهو الرسل هل يجوز ثبوته لهم أو يمتنع ؟ اذكر الدليل على جواز الأعراض البشرية على الرسل .

[وَيَجْمَعُ مَعَانِيَ هٰذِهِ الْعَقَائِدِ كُلِّهَا قَوْلُ : لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ، إِذْ مَعْنَى الْأُلُوهِيَّةِ اسْتِغْنَاءُ الْإِلٰهِ عَنْ كُلِّ مَاسِوَاهُ وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ ، فَمَعْنَى لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ : لَا مُسْتَغْنِيَ عَنْ كُلِّ مَاسِوَاهُ وَمُفْتَقِراً إِلَيْهِ كُلُّ مَاعَدَاهُ إِلَّا اللهُ تَعَالَى] .

المعنى — هذه العقائد كلها التى تقدمت تندرج تحت معنى لا إله إلا الله

محمد رسـول الله ، و بين ذلك بتفسير معني الألوهية أن معناها (استغناء الإله عن كلّ ما سـواه وافتقار كل ما سـواه إليه) ومعنى الجملة كلها (لامستغنى عن كلّ ماسواه ومفتقرا إليه كلّ ماعداه إلا الله تعالى) . وهذا كلام ظاهر

[أَمَّا ٱسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى ٱلْوُجُودَ وَالْقِدَمَ وَٱلْبَقَاءَ وَالْمُخَالَفَةَ لِلْحَوَادِثِ وَٱلْقِيَامَ بِالنَّفْسِ ، وَالتَّنَزُّهَ عَنِ النَّقَائِصِ ، وَيَدْخُلُ فِى ذٰلِكَ وُجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى ، وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ ، إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ هٰذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُحْتَاجًا إِلَى الْمُحْدِثِ أَوِ الْمَحَلِّ أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ ٱلنَّقَائِصَ] .

اعلم أن المصنف لما ذكر معنى الألوهية المشتملة على معنيين أحدهما : استغناؤه تعالى عن كلّ ماسواه . والثانى افتقار كلّ ماسواه إليه تعالى أخذ يذكر مايندرج من عقائد الإيمان تحت المعنى الأوّل ، ثم مايندرج منها تحت المعنى الثانى ، فذكر أنه يندرج تحت المعنى الأوّل (الوجود ، والقدم ، والبقاء ، والمخالفة للحوادث ، والقيام بالنفس . والتنزه عن النقائص ، و يدخل فى ذلك) أى فى تنزهه تعالى عن النقائص (السمع ، والبصر ، والكلام) ولوازمها وهى كونه تعالى : سميعا ، و بصيرا ، ومتكلما ثم بين وجه استلزام استغنائه تعالى عن كلّ ماسواه بقوله : (إذ لو لم تجب له هذه الصفات إلى آخره) يعنى لو لم تجب له هذه الصفات لم يكن مستغنيا عن كلّ ماسواه ، بل يكون محتاجا إلى المحدث أو المحل : أى الذات أو إلى من يدفع عنه النقائص والكل باطل .

[وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَنَزُّهُهُ تَعَالَى عَنِ ٱلْأَغْرَاضِ فِى أَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ ، وَإِلَّا لَزِمَ ٱفْتِقَارُهُ إِلَى مَا يُحَصِّلُ غَرَضَهُ ، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَزَّ ٱلْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَاسِوَاهُ] .

المعنى — يندرج تحت المعنى الأول أيضا تنزهه تعالى عن الأغراض بمعنى أنه لاغرض له فى فعل من الأفعال ولا حكم من الأحكام الخمسة ، وهى: الإيجاب والندب ، والتحريم ، والكراهة ، والتخيير والغرض الذى تنزه الله تعالى عنه عبارة عن وجود باعث يبعثه تعالى على إيجاد فعل من الأفعال ، أو على حكم من الأحكام الشرعية من مراعاة مصلحة تعود عليه ، أو على خلقه ، وكلا الأمرين محال فى حقه تعالى . أما عودها عليه فقد أبطله بقوله : (وإلا لزم افتقاره إلى مايحصل غرضه إلى آخره) أى فلا يكون مستغنيا عن كلّ ما سواه تعالى وهو باطل .

[وَيُؤْخَذ مِنْهُ أيضاً أنَّهُ لاَ يَجِبُ عليْهِ فِعْلُ شَيْء مِنَ المُمْكِنَاتِ وَلاَ تَرْكُهُ ، إذْ لوْ وَجَبَ عليْهِ تَعَالَى شيْءٌ مِنها عقلاً كَالثَّوَاب مَثَلاً لَكَانَ جلَّ وَعزَّ مُفْتقِراً إلَى ذَلكَ الشَّيْء لِيتَكَمَّلَ بِهِ غَرَضُهُ إذْ لاَ يَجِبُ فى حَقِّهِ تعالَى إلاَّ مَاهُوَ كَمَالٌ لَهُ كيْفَ وَهُوَ جلَّ وَعزَّ الْغَنِيُّ عَنْ كلِّ مَاسِوَاهُ] .

المعنى — يندرج تحت المعنى الأوّل أيضا القسم الثانى من الغرض ، وهو الذى يعود على خلقه ، والدليل على تنزهه عنه قد ذكره المصنف بقوله (إذ لو وجب عليه إلى آخره) يعنى لو لم نتنزه عن الأغراض بل كان يجب عليه تعالى فعل شىء من الممكنات أو تركه لزم احتياجه إلى من يدفع عنه النقص ، وهو تلك المصلحة فيتكمل بها وهو محال فى حقه تعالى

[وَأمَّا افْتِقَارُ كلِّ مَا عَدَاهُ إليْهِ جَلَّ وَعزَّ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الحياةَ وَعُمُومَ الْقُدْرَةِ وَالإرَادَةَ وَالْعِلْمَ . إذْ لوِ انْتفَى شيْءٌ مِنْهَا لَمَا أمْكَنَ أنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ فَلاَ يَفْتَقِرُ إليْهِ شَيْءٌ كيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إليْهِ كلُّ مَاسِوَاهُ] .

المعنى — القسم الثانى من معنى الألوهية ، وهو افتقار كلّ ماسواه إليه تعالى يستلزم الحياة : وعموم القدرة . والإرادة . والعلم إذ لوانتفى شىء منها لم يتأتّ له إيجاد ولا إعدام ، فلايفتقر إليه شىء ، وكيف لايفتقر إليه شىء ؟ وهو الذى يفتقر إليــه كلّ ماسواه .

وَيُوجِبُ لَهُ تَعَالَى أَيْضاً ٱلْوَحْدَانِيَّةَ ، إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فى ٱلْأُلُوهِيَّةِ لَمَا ٱفْتَقَرَ إِلَيْهِ شَىْءٌ لِلُزُومِ عَجْزِهِمَا حِينَئِذٍ ، كَيْفَ ؟ وَهُوَ ٱلَّذِى يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كلُّ مَاسِوَاهُ] .

المعنى — يندرج تحت القسم الثانى من معنى الألوهية (الوحدانية) لأنه تقدّم أن وجود ثان يستلزم عجزهما معا ، والعاجز لايتأتى أن يوجد شيئا فلا يفتقر إليه شىء ، وكيف ذلك مع أنه الذى يفتقر إليه كلّ ماسواه ، فقد دخل فى استغنائه تعالى عن كلّ ماسواه ثلاث عشرة صفة من الواجبات فى حقه تعالى ، ودخل فيــه أيضا مثل عددها من المستحيلات ، ودخل فيــه الجائز فى حقه تعالى ، ودخل فى وجوب افتقار كلّ ماسواه إليه السبعة الباقية مما يجب فى حقّ الله تعالى ، واستلزم ذلك استحالة أضدادها عليه ، فقد كمل الواجب والجائز والمستحيل .

[وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً حُدُوثُ ٱلْعَالَمِ بِأَسْرِهِ ، إِذْ لَوْ كَانَ شَىْءٌ مِنْهُ قَدِيماً لَكَانَ ذٰلِكَ الشَّىْءُ مُسْتَغْنِياً عَنْهُ تَعَالَى، كَيْفَ ؟ وَهُوَ ٱلَّذِى يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كلُّ مَاسِوَاهُ] .

المعنى — يندرج تحت القسم الثانى أيضا حدوث العالم جميعه ، وهو وجوده بعد العدم . بيان ذلك أنك علمت سابقا أن ماثبت قدمه استحال عدمه ، فلو كان شىء من العالم قديما لكان واجب الوجود لايقبل العدم ،

و إذا كان لايقبل العدم يكون مستغنيا عنه تعالى، كيف ذلك ؟ وكلّ ماسواه مفتقر إليه ، فوجب الحدوث لكلّ ماسواه .

[وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لاَ تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِى أَثَرٍ مَّا وَإِلاَّ لَزِمَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ ذٰلِكَ الْأَثَرُ عَنْ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ كَيْفَ وَهُوَ الَّذِى يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَاسِوَاهُ عُمُومًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، هٰذَا إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ ، وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّراً بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللهُ فِيهِ كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهَلَةِ فَذٰلِكَ مُحَالٌ أَيْضاً لِأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِراً فِى إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ ، وَذٰلِكَ بَاطِلٌ لِمَا عَرَفْتَ مِنْ وُجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَاسِوَاهُ] .

اعلم أنه لوخرج عن قدرته أىّ ممكن بأن لم تؤثر فيه قدرته تعالى لزم عدم افتقاره إليه تعالى ، بل إنما يفتقر إلى من أوجده فقط، كيف ذلك؟ وكلّ ماسواه مفتقر إليه تعالى كلّ الافتقار ، وبهذا يبطل مذهب القدرية القائلين بتأثير قدرة الشخص فى الأفعال الاختيارية ، ويبطل مذهب الطبائعيين القائلين بتأثير الطبائع ، والأمزجة ككون الطعام مشبعا والماء مرويا ، وهم مختلفون فى اعتقادهم تأثير تلك الأمور ، فمنهم من يعتقد أن تلك الأشياء تؤثر بطبعها ولاخلاف فى كفرهم ، ومنهم من يعتقد أنها تؤثر بقوة جعلها الله تعالى فيها ، وتبعهم على هذا كثير من عامة المؤمنين ، و إليه أشار المصنف بقوله : (كما يزعمه كثير من الجهلة) ولاخلاف فى بدعتهم ، ولكن الواجب علينا أن نعتقد أن هذه الأشياء لاتأثير لها أصلا . وبهذا ظهر أن قول من قال : إنها تؤثر بطبعها يبطل بافتقار كل ماسواه إليه ، لأنها لو كانت تؤثر بطبعها لزم أن يفتقر ذلك الأثر إلى الطبيعة فحينئذ يستغنى عن الله تعالى ، وهو محال لافتقار كل ماسواه إليه . وأما من قال انها تؤثر بقوة جعلها الله فيها ، فيبطله

قوله باستغنائه تعالى عن كل ماسواه ، لأنه لو كان كذلك لزم أن يكون الله تعالى لايقدر على فعل شيء من الممكنات إلا بواسطة القوة ، فيكون مفتقرا إليها ، وهو محال لاستغنائه عن كل ماسواه .

[فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ وَهِيَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ] .

المعنى — قد ظهر أن معنى لاإله إلا الله قد اشتمل على الصفات العشرين الواجبة لله تعالى وأضدادها العشرين المستحيلة عليه تعالى والجائز فى حقه تعالى التى يجب على المكلف اعتقادها . فقد عرفتها تفصيلا فيما تقدم ، وإجمالا فى معنى لاإله إلا الله .

[وَأَمَّا قَوْلُنَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْإِيمَانُ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَاءَ بِتَصْدِيقِ جَمِيعِ ذَلِكَ كُلِّهِ] .

المعنى — تصديق النبى عليه الصلاة والسلام فى أنه رسول الله بسبب مادلت عليه معجزاته التى لاتحصى يستلزم التصديق بكل ماجاء به ، ومن جملة ماجاء به التصديق بوجود جميع الأنبياء وعصمتهم ، وأن الله تعالى أوحى إليهم الشرائع وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم . والتصديق بوجود الملائكة ، وبأنهم عباد الله تعالى لايعصون الله ما أمرهم ويفعلون مايؤمرون ، وهم أجسام مخلوقة من نور لايأكلون ، ولا يشربون ، ولا يتناكحون ، ولا ينامون ، ولا يحاسبون . والتصديق بوجود الكتب السماوية ونزولها على الرسل فى الألواح أو على لسان ملك ، والتصديق بوجود اليوم الآخر ، وهو يوم القيامة ، وما اشتمل عليه من البعث ، والحساب ، والصراط ، والميزان .

والتصديق باحياء هذه الأبدان من القبور بأعيانها المسمى بالنشر، ثم سوقها إلى المحشر وهو المسمى بالحشر. والتصديق بحوضه عليه الصلاة والسلام ترده هذه الأمة كلها، ويطرد عنه الكفار وغيرهم، فيشربون منه، ولا يجوعون، ولا يظمئون بعده أبدا. والتصديق بشفاعته عليه الصلاة والسلام وغيره من الأنبياء والعلماء والصالحين، فيشفع صلى الله عليه وسلم لإراحة الخلق ولو كفارا من طول الموقف ليعجل الله حسابهم. والتصديق بالصراط، وهو جسر ممدود على ظهر جهنم أرقّ من الشعرة وأحدّ من السيف يمرّ عليه الأنبياء والملائكة وغيرهم ذاهبين إلى الجنة. والتصديق بالميزان، وهو على هيئة ميزان الدنيا توزن فيه الأعمال. والتصديق بغير ذلك.

[وَيُؤْخَذُ مِنْهُ وُجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا لَمْ يَكُونُوا رُسُلًا أُمَنَاءَ لِمَوْلَانَا الْعَالِمِ بِالْخَفِيَّاتِ جَلَّ وَعَزَّ، وَاسْتِحَالَةُ فِعْلِ الْمَنْهِيَّاتِ كُلِّهَا لِأَنَّهُمْ أُرْسِلُوا لِيُعَلِّمُوا النَّاسَ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لِأَمْرِ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ الَّذِي اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ وَأَمِنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَحْيِهِ]

اعلم أن علم المولى سبحانه وتعالى محيط بما لانهاية له، والجهل وما فى معناه مستحيل عليه تعالى فيلزم أن تصديقه تعالى الرسل مطابق لما فى علمه من الصدق والأمانة الثابتين لهم، فيستحيل أن يكونوا فى نفس الأمر على خلاف ماعلم الله تعالى، وقد أمرنا الله تعالى بالاقتداء بهم فى أقوالهم وأفعالهم، فيلزم أن يكون جميعها على وفق مايرضاه تعالى لأنهم أمناء مبلغون الرسالة عن الله تعالى، وهو الذى اختارهم على جميع الخلق وأمنهم على سرّ وحيه، فلا يكونون مخالفين له فى شىء أصلا وهو المطلوب.

[وَيُؤخَذُ مِنْهُ جَوازُ الأَعْرَاضِ البَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ، إِذْذَاكَ لاَ يَقْدَحُ فِي رِسَالَتِهِمْ وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى بَلْ ذَاكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا . فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ كَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ مَعَ قِلَّةِ حُرُوفِهَا لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الإِيمَانِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ] .

اعلم أن معنى محمد رسول الله ، الرسالة ثابتة لمحمد عليه الصلاة والسلام و بالقياس عليه تثبت الرسالة لإخوانه المرسلين ،فلا يمتنع في حقهم عليهم الصلاة والسلام إلا مايقدح فى رتبة الرسالة . ولا يخفى أن الأعراض البشرية من الأمراض ونحوها لاتخل بشيء من مراتب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . فظهر لك من هذا كله أن معنى لا إله إلا الله محمد رسول الله اشتمل على الواجب فى حق الله ، وفى ضمنه المستحيل عليه تعالى ، والجائز فى حقه . والواجب للرسل ، وفى ضمنه المستحيل عليهم ، والجائز فى حقهم ، وجميع السمعيات من الحشر والنشر والصراط والميزان إلى آخره .

[وَلَعَلَّهَا لِاخْتِصَارِهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً عَلَى مَا فِي القَلْبِ مِنَ الإِسْلاَمِ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الإِيمَانَ إِلاَّ بِهَا] .

المعنى — لعل السر الإلهى فى اختيار هذه الكلمة المشرفة فى قبول الإيمان بها دون غيرها مما يدل على ثبوت الوحدانية له تعالى والرسالة لرسوله عليه الصلاة والسلام أنها اشتملت على أمرين اختصار حروفها والاشتمال على جميع معانى عقائد التوحيد ، وذلك من جملة ماخص به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكلم الجوامع التى لاتحصى معانيها .

[فَعَلَى العَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا مُسْتَحْضِراً لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الإِيمَانِ حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ ،

فإنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ ٱلْأَسْرَارِ وَالعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ ٱللهُ تَعَالَى مَا لاَ يَدْخُلُ تَحْتَ حَصْرٍ. وَبِٱللهِ التَّوْفِيقُ، لاَرَبَّ غَيْرُهُ وَلاَ مَعْبُودَ سِوَاهُ، نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنَا وَأَحِبَّتَنَا عِنْدَ المَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ عَالِمِينَ بِهَا. وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ، وَرَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ أَجْمَعِينَ].

المعنى — إذا كان قدرهذه الكلمة المشرفة من أعظم الأمور تعين على العاقل الذى يريد الفوز بالنعيم أن يكثر من ذكر هذه الكلمة المشرفة فى كل وقت، وأراد المصنف بقوله : حتى تمتزج إلى آخره غلبة النطق بها على لسانه فلا يلهج إلا بها، ومعناها على قلبه حتى لايفترّ اللسان عن الذكر، ولا القلب عن استحضار معناها، وقوله (فانه يرى لها من الأسرار والعجائب إن شاء الله تعالى ما لايدخل تحت حصر) أراد بالأسرار مايزين الله به باطنه من المعارف والأوصاف المحمودة : فمنها الاتصاف بالزهد، والمراد به تجرد القلب من ميله إلى التعلق بالأمور الفانية من مال و بنين. ومنها التوكل وهو فى اللغة : العجز والاعتماد على الغير، وفى الاصطلاح : ثقة القلب بالله تعالى بحيث يسكن عن الانزعاج والقلق عند تعذر المعيشة، ولا يضرّ فى توكله تلبس ظاهره بالأسباب كالصنعة، والتجارة، وتعاطى الدواء للصحة لأن التوكل محله القلب وحركة الظاهر لاتنافيه. ومنها الحياء، وهو فى اللغة : انقباض وخشية يجدها الإنسان من نفسه عند مايطلع منه على قبيح، وفى الاصطلاح : تعظيم الله تعالى بدوام ذكره، وامتثال أمره ونهيه، ومنها الغنى. والمراد به هنا : غنى القلب بسبب سلامته من كلّ مايشغله عن الله تعالى من مال و بنين فلايعترض على الأحكام بلو ولا بلعلّ لعلمه بمن صدرت منه عزّ وجلّ المنفرد بالخلق

والتدبير . ومنها الإيثار على نفسه بما لا يذمّه الشرع وغير ذلك ، وأراد المصنف بالعجائب الكرامات ، وهى الأمور الخارقة للعادة . والمراد من التوفيق فى كلامه خلق قدرة الطاعة فى العبد . وفقنا الله تعالى جميعا لما فيه رضاه بجاه أكرم رسله وأشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، والحمد لله أوّلا وآخرا .

تمّ تلخيص هذا الكتيب فى شهر ذى الحجة آخر شهور سنة ١٣٣٠ هجرية ، على صاحبها أفضل السلام وأزكى التحية .

بحمد الله تعالى تم طبع كتاب (العقائد الدرية)
مصححاً بمعرفة لجنة التصحيح بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر
القاهرة فى { ١٨ جماد ثان ١٣٧٧ هـ
٨ يناير ١٩٥٨ م }
[١ / ١ / ٢٠٠٠ / ١٩٥٨ م]

فهـــرس

صحيفة

— تمت —